

غاية المرام في علم الكلام

بالاحوال لكنه يعترف بكونها زائدة على الذات وحصول أمر زائد على الذات للذات مما لا يوجب افتقار الذات إلى غيرها وان كان ذلك الشئ الحاصل حادثا نعم غاية ما يقدر افتقار الحاصل إلى مرجح والمرجح لا يستدعى أن يكون خارجا عن لذات بل للخصم أن يقول المرجح إنما هو الذات بالقدرة والمشئنة الأزلية كما كانت مرجحة الصفة الموجبة لهذا الحكم الحاصل وهذا مما لا محيص عنه إلا بالتعرض إلى ابطال القول بكون الذات مرجحة بالقدرة والمشئنة بطريق آخر وفيه خروج عن خصوص هذا الطريق إلى ما هو مستقل بإفادة المقصود .

فإن قيل إذا صلح أن تكون ذات واجب الوجود مرجحة بالقدرة والمشئنة جاز أن تجعل مرجحة لكل محدث إذ لا فرق بين الحادث والمحدث من حيث أنه لم يكن فكان وإن افترق من حيث أن احدهما صفة والآخر خارج وذلك مما لا يثير خيالا وإذا صلح أن يكون المرجح للمحدثات القدرة القديمة والمشئنة الأزلية فلا حاجة إلى الحادث الذي هو القول والإرادة .

قلنا وهذا ايضا مما لا يثير غبارا على وجه الكلام وذلك أنه وإن قدر صلاحيته لإحداث المحدثات فلا يلزم أن لا يضاف إليه إحداث صفة في ذاته من كونه صاحبا أن يحدث المحدثات وليس هذا في ضرب المثال الا كما لو قال القائل إنه إذا كان صالحا لإيجاد الإنسان ينبغي إلا يكون موجدا للفرس ولا يخفى ما فيه من الركاقة والشناعة .

وما قيل من أنه لا فائدة في إيجاد فمتهافت فم تهافت أيضا فإنه مع ما فيه من الركاقة ومحض الدعوى والقول بوجوب رعاية الصلاح والغرض يلزم عليه سائر المحدثات فإنه غير متقاصر في وجوده عنها فما هو الاعتذار عن إيجاد المحدثات هو الاعتذار عن إيجاد الحادثات